

العنوان:	مسيرة التنمية البيئية بالكويت : دراسة تحليلية توثيقية
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية -الكويت
المؤلف الرئيسي:	عبدالمقصود، زين الدين
مؤلفين آخرين:	المخزنجي، السيد أحمد، الصانع، راشد مزيد(عارض، م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 37, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الصفحات:	174 - 182
رقم MD:	188047
نوع المحتوى:	عروض كتب
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	النظم البيئية، عرض وتحليل الكتب، الكويت، البيئة، التنمية البيئية، حماية البيئة، التخطيط العمراني، الاحتلال العراقي للكويت، تلوث البيئة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/188047

مسيرة التنمية البيئية بالكويت – دراسة تحليلية توثيقية

تأليف: د. زين الدين عبد المقصود، د. راشد مزيد الصانع

الناشر: مركز البحوث والدراسات الكويتية ٢٠٠٨، ٤٥٠، صفحة

عرض وتحليل : السيد أحمد المخزنجي*

يقع الكتاب في نحو (٤٥٠ صفحة) من القطع المتوسط ويحتوي على بابين رئيسيين يشكلان ستة فصول وخاتمة ، بالإضافة إلى ستة ملاحق؛ الباب الأول: "منظومة جهود تفعي التنمية البيئية الكويتية"، ويضم ثلاثة فصول تتناول: تطور الفكر البيئي المعاصر وتفعيل التنمية البيئية، والتعاون البيئي الكويتي الدولي والإقليمي والتنمية البيئية، ثم الهيئات والمؤسسات الكويتية الحكومية والأهلية الداعية للتنمية البيئية، مع رؤية تقويمية لجهود تلك الهيئات في حماية البيئة، بالإضافة إلى "تصدير" للكتاب ومقدمة و"تمهيد" يعرض فيه المؤلفان لمفهوم البيئة بمعناها العام، الذي يعني "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه" .

أما الباب الثاني: "حالة النظم البيئية الكويتية في مطلع القرن (٢١)" فيتناول ثلاثة فصول أخرى هي: الفصل الرابع : حالة النظام البيئي الهوائي الكويتي ، والفصل الخامس حالة النظام البيئي البحري والساحلي الكويتي، والفصل السادس حالة النظام البيئي الصحراوي الكويتي.

ومن ثم يناقش الكتاب – بتفصيل ووضوح – مسيرة التنمية البيئية الكويتية المعاصرة بمنظور علمي ورؤية تحليلية تقويمية تستعرض مرتكزات تطور الفكر البيئي الكويتي في القرن الماضي وما قبله ، الذي أصبح اليوم حقيقة لا تغيب عن ضمير الباحثين المعنيين والمواطن، ولا تغفلها سياسات التنمية المستدامة في المجتمع الكويتي.

* إدارة الإعلام والتنمية الوقفية – الأمانة العامة للأوقاف .

تطور الفكر البيئي:

يوضح الكتاب أن المقصود بالفكر البيئي هنا: "مجموعة الأفكار والاتجاهات التي تواجه أداء السلوكيات البشرية وتضبطها في إطارها الآمن بيئياً، بما يحمي البيئة ويصونها". وقد بدأت إرهابات الفكر البيئي الكويتي في فترة ترجع إلى منتصف العقد الثاني من القرن الماضي (١٩١٥)، وبعد الطفرة التي حدثت في أعقاب اكتشاف النفط ونتاجه وتصديره، وما واكب ذلك من نمو سكاني، شهدت الكويت خلاله صحوة في الفكر البيئي؛

حيث بدأ الاهتمام لأول مرة بقضية التلوث النفطي للبيئة البحرية، التي ظهرت مشكلة بيئية ملحة، وهو ما تبلور في صدور أول قانون بيئي كويتي لحماية البيئة البحرية من التلوث بالزيت، (القانون رقم "١٢" لسنة ١٩٦٤، بشأن منع تلوث المياه الصالحة للملاحة بالزيت والقوانين المعدلة له).

وقد أسفر التطور في توجهات الفكر البيئي الكويتي المعاصر عن إنشاء العديد من المؤسسات والإدارات الحكومية المعنية بالبيئة، وهو ما تمثل في "مجلس حماية البيئة" و "إدارة حماية البيئة" التابعين لوزارة الصحة العامة.

وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي (١٩٩٥) توجت مسيرة الفكر البيئي الكويتي بإنشاء "الهيئة العامة للبيئة"، التي تعتبر نقلة نوعية متميزة في أداء الفكر والعمل البيئي الكويتي المعاصر (ص ٢١ من الكتاب).

ومما يميز مسيرة الفكر البيئي الكويتي المعاصر أيضاً، تنامي "الفكر البيئي التطوعي" وخاصة في أعقاب تحرير الكويت من غزو النظام العراقي الغادر الذي أحدث تدميراً كبيراً في البيئة الكويتية. فقد فجرت هذه الكارثة البيئية الطاقات الكامنة لدى الشباب الكويتي الذي بدأ يتحرك متطوعاً بإيجابية وفاعلية لاحتواء تداعيات هذه الكارثة وإعادة تأهيل المناطق المتضررة.

مرتكزات الفكر البيئي:

بالنسبة لمرتكزات الفكر البيئي الكويتي المعاصر، يشير الكتاب إلى أن هذا الفكر أسهم في بناء فلسفته عدد من المرتكزات التي أثرته وجعلت منه فكراً بيئياً وطنياً ومستنيراً ومسؤولاً يسير بالعمل البيئي في الاتجاه الآمن بيئياً وتنموياً، كما جعلت منه فكراً منفتحاً يؤمن بأهمية التعاون الدولي والإقليمي

وفاعليته لمصلحة القضايا البيئية الوطنية واحتواء تداعياتها. وتمثل تلك المرتكزات في عدة نقاط أساسية، هي: القيادة السياسية وموقفها من الفكر البيئي الكويتي؛ حيث اعتبرت البيئة ومشكلاتها بمنزلة "قضايا سياسية بالدرجة الأولى" (ص ٣٤ - ٤١ من الكتاب).

ويرصد الكتاب في هذا الصدد قيام دول مجلس التعاون الخليجي بإدراج مادة التربية البيئية في جميع مراحل التعليم بدول المجلس، من منطلق أن التربية البيئية أداة مهمة لضبط السلوك الإنساني تجاه البيئة، إلى جانب تعميق الشعور بالانتماء البيئي لدى الطلاب، وأن حماية البيئة وصيانتها واجب وطني وتوجه إسلامي.

ويرض الكتاب بعد ذلك لدور جمعيات النفع العام الكويتية في تفعيل الفكر البيئي وإيجاد وعي بيئي مستنير لجميع شرائح المجتمع، وبعض المشروعات البيئية التي تبنتها الجمعية الكويتية لحماية البيئة.

ويركز الكتاب أيضاً على دور مجلس الأمة الكويتي في دعم الفكر البيئي، ويخلص من ذلك إلى أن مجلس الأمة الكويتي قد حقق كثيراً من الإنجازات البيئية على أرض الواقع على المستويين المحلي والدولي؛ مما كان له أكبر الأثر في إثراء الفكر البيئي الكويتي المعاصر وتطويره لمصلحة البيئة والتنمية (ص ٥٩ من الكتاب)

التعاون البيئي الكويتي الدولي والإقليمي:

يتحدث الكتاب بعد ذلك عن: التعاون البيئي الكويتي الدولي والإقليمي والتنمية البيئية، من خلال تأكيد أن هذا التعاون فيه حماية للبيئة وصيانتها وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، من غذاء وكساء ومسكن، دون تدمير أو إفساد للبيئة، وهو عمل مهم ومرغوب فيه دون شك.

ومن ثم يعرض الكتاب لدور دولة الكويت وجهودها في مجال التعاون البيئي الدولي؛ حيث تبذل الكويت - بحكم كونها عضواً فاعلاً وملتزماً في هيئة الأمم المتحدة - كل جهد ممكن لتفعيل التعاون الإيجابي مع منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بشؤون البيئة والتنمية لتحقيق أهداف المجتمع الدولي بأن ينعم العالم ببيئة صحية وتنمية مستدامة، وقد تمثل ذلك في مشاركة الكويت في العديد من المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، وكذلك مؤتمرها المعني بالبيئة والتنمية (ريو ٩٢)، ومؤتمر قمة الأرض الثانية (ريو - ١٩٩٧) ومؤتمر قمة الأرض الثالث (٢٠٠٢)، ومؤتمر التصحر الدولي

(٢٠٠٥م)، وكذلك كان للكويت دور في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المعنية بالبيئة (٨٧ - ١٠٢).

ويعد ما ذكره المؤلفان تحت عنوان: التعاون الدولي واحتواء الكارثة البيئية الناجمة عن الغزو العراقي، الدليل المادي العملي على التعاون البيئي الكويتي الدولي لاحتواء تلك الكارثة البيئية التي ارتكبتها النظام العراقي البائد في أغسطس عام ٩٩٠، فقد تحركت المؤسسات والهيئات الدولية بالتعاون مع الجهود الوطنية في التصدي لهذه الكارثة البيئية غير المسبوقة، من خلال القيام بإطفاء حرائق آبار البترول الكويتية المشتعلة (٦٥٢ بئراً) خلال فترة زمنية قياسية بلغت ٢٤٠ يوماً فقط.

مجلس التعاون الخليجي:

أما بالنسبة للتعاون البيئي الإقليمي، فيشير الكتاب إلى دعوة الكويت لدول مجلس التعاون الخليجي لحماية البيئة الخليجية البحرية، إيماناً منها بأهمية التعاون البيئي الإقليمي وحميته للتصدي للمشكلات البيئية الإقليمية واحتواء تداعياتها، حفاظاً على البيئة ودعمًا لبرامج التنمية. وقد كان من ثمار ذلك الإعلان عن إنشاء " المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية (ROPME)" طبقاً للمادة (١٦) من اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث لعام ١٩٧٨م.

وكعادة المؤلفين في نهاية كل فصل يقدمان رؤية تقويمية للتعاون البيئي الكويتي الدولي والإقليمي، حيث يخلصان إلى القول: إن التعاون البيئي الكويتي الدولي والإقليمي قد تجلّى أثره في دعم المسيرة البيئية الكويتية المعاصرة واعطائها بُعداً دولياً وإقليمياً، أكد تفعيل دورها في حماية البيئة وصيانتها، وذلك من خلال التزام تنفيذ كل ما يصدر عن الاتفاقيات والبروتوكولات والاستراتيجيات الدولية والإقليمية من قوانين واجراءات على أرض الواقع (ص ١٢٨ - ١٢٩ من الكتاب).

أما الفصل الثالث من الكتاب "الهيئات والمؤسسات الكويتية الحكومية والأهلية الداعمة للتنمية البيئية" فهو لا يعدو أن يكون استعراضاً بيلوجرافياً لمسيرة تطور الفكر البيئي المعاصر، خلال النصف الثاني من القرن الماضي، الذي بلغ درجة عالية من النضج والإحساس بالمسؤولية الوطنية؛ حيث أسهم - بحق - في بناء وتطوير الكثير من الهياكل التنظيمية للهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون البيئة وتفعيل دورها لمصلحة المجتمع ولحساب التنمية الشاملة.

ومن ثم قدم الكتاب لمحة تعريفية بهذه الهيئات والمؤسسات، ودور كل منها في تفعيل جهود تنمية البيئة الكويتية وصيانتها، وأهم ما حققتة من إنجازات وطموحات مستقبلية لتعزيز مسيرة التنمية البيئية الكويتية خلال القرن الحالي (ص ١٣١ - ٢١٠ من الكتاب).

ثم قدم المؤلفان رؤية تقويمية لجهود الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية في حماية البيئة وانمائها؛ حيث أكدوا أن مسيرة التنمية البيئية الكويتية قد شهدت في النصف الثاني من القرن الماضي حراكاً بيئياً نشطاً ومتصاعداً ومسؤولاً بصورة غير مسبوقه؛ إذ اتسعت دائرة هذه الهيئات والمؤسسات وتنوعت مجالاتها، وأخذت تتعامل مع القضايا البيئية من منطلق كونها قضايا استراتيجية معقدة ومتداخلة، وفق منظومة متكاملة وشاملة، وفي ضوء رؤية آنية ومستقبلية؛ مما أعطى العمل البيئي الكويتي المعاصر دفعة قوية على الطريق الصحيح لحل المشكلات مستقبلاً في ظل المعطيات الحالية، وهي بلا شك رؤية استشرافية استراتيجية تصب في صالح الأجيال القادمة.

النظم البيئية في القرن ٢١:

وأما الباب الثاني من الكتاب فيتناول "حالة النظم البيئية الكويتية مع مطلع القرن الحادي والعشرون"؛ حيث يتناول المؤلفان فيه المشكلات - الحلول - المستقبل، من خلال ثلاثة فصول أخرى هي الرابع، الخامس، والسادس، التي تعرض لحالة النظام البيئي الهوائي، البحري والساحلي، والصحراوي في الكويت، خلال القرن الحالي، ويسعى المؤلفان في الفصل الرابع من الكتاب إلى معالجة "حالة النظام البيئي الهوائي الكويتي" من خلال التركيز على أن التلوث الهوائي يعد أخطر أنواع التلوث البيئي لاعتبارات عديدة فصلاً لها هناك (ص ٢١٦ - ٢٣٢ من الكتاب)، وقد عرض الكتاب لمصادر "أسباب" تدهور نوعية "جودة" النظام البيئي الهوائي الكويتي، التي تنقسم إلى: مصادر بشرية، ومصادر أخرى "طبيعية".

ويشير المؤلفان في نهاية هذا الفصل إلى الجهود التي بذلت لضبط التلوث البيئي، حيث إن البيئة الهوائية حظيت باهتمام المسؤولين وصناع القرار في تلك الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالبيئة الكويتية، وهو ما تمثل في صدور العديد من القوانين والإجراءات رمت إلى ضبط التلوث الهوائي، كما أنها وضعت عدة خطط واستراتيجيات استهدفت "ضبط" انبعاث الملوثات الهوائية بجميع أنواعها "الغازية والصلبة والسائلة" من أجل خلق بيئة هوائية صحية تحقق للمواطنين والمقيمين الأمان الصحي هناك (ص ٢٣٣ - ٢٤٦).

ويرى المؤلفان في "رؤية استشرافية لحالة النظام البيئي الهوائي الكويتي" أنه لتحقيق درجة كبيرة من ضبط التلوث الهوائي وتحسين نوعية "جودة" الهواء بصورة مستدامة خلال القرن الحالي، لا بد من إنشاء "منطقة عازلة خضراء Green Buffer Zone" حول كل منطقة صناعية... وكذلك وقف أي توسع أو زحف عمراني مستقبلي (أي إنشاء مناطق سكنية) في اتجاه المناطق الصناعية، تجنباً لأي تلاحم بينهما؛ بما يقلل من حدة التلوث.

التجمعات العمرانية:

ينتقل المؤلفان في الفصل الخامس من الكتاب للحديث عن "حالة النظام البيئي البحري والساحلي الكويتي في مطلع القرن ٢١"، فيوضحان أن البيئة البحرية والساحلية الكويتية هي جزء من البيئة البحرية الخليجية الأم، حيث تعاني تلك البيئة حالة إرهاق بيئي نظراً لتركز معظم التجمعات العمرانية التي تضم أكثر من ٩٠% من مجموع السكان ومعظم الأنشطة الصناعية النفطية.

ومن ثم يعرض الكتاب لحالة النظام البيئي البحري والساحلي الكويتي من خلال ثلاثة أمور تجسد مظاهر تدهور هذا النظام، وهي: مصادر "أسباب" هذا التدهور، ثم الجهود المبذولة لحماية النظام البيئي البحري والساحلي واعادة تأهيله (ص ٢٥٨ - ٣٣٣ من الكتاب)، ومن أبرز مظاهر تدهور النظام البيئي البحري والساحلي الكويتي التي يعرض لها الكتاب، مشكلة نفوق الأسماك وحوادثها المتكررة (ص ٢٧٤ - ٢٨٣ من الكتاب).

وينتقل الكتاب بعد ذلك للحديث عن الجهود المبذولة لحماية النظام البيئي البحري والساحلي الكويتي، وذلك على المستويين الحكومي والأهلي، وهو ما تمثل في إنشاء أول سفينة متخصصة في مكافحة التلوث البحري في منتصف عام ٢٠٠١ م، واصدار القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ م وتعديلاته بالقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٧٦، والقانون رقم (١) لسنة ١٩٨٠، لتفعيل دور الضبطية القضائية للحد من التلوث النفطي، ثم إنشاء "محطة مركزية لمعالجة مياه الصرف الصناعي بمنطقة الشعبية الصناعية" عام ٢٠٠٦، إلى جانب جهود بعض الشركات لضبط الملوثات في مياه الصرف الصناعي الخاصة بها. ثم التعاون الإقليمي الخليجي لحماية البيئة البحرية والساحلية الكويتية، وذلك من خلال اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون لحماية البيئة من التلوث في ٢٤ إبريل ١٩٧٨ م، وأيضاً البروتوكولات التي صدرت عن المنظمة الإقليمية في مجال "التعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى"، وهي ثلاثة بروتوكولات صدرت في أعوام (١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٨).

ويخلص المؤلفان من دراستهما للجهود التي بذلتها الجهات الحكومية والأهلية والتطوعية إلى أنه: "بالرغم مما أحدثته تلك الجهود من انطلاقة وحراك في مسيرة العمل البيئي الكويتي فإنها لا تزال ناقصة ودون طموحات الدولة في حماية البيئة البحرية وصيانتها؛ إذ لا تزال الكثير من التجاوزات والمخالفات البيئية التي تعد - في رأي المؤلفين - خطيئة كبرى لا تغتفر في حق البيئة البحرية وحق التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة" (ص ٣٣٠ من الكتاب).

ومن ثم نجد الكتاب ينهي هذا الفصل بمجموعة من "المطالبات" أو "التوصيات" بضرورة إلزام جميع المصانع ومحطات الطاقة وتحلية المياه بإنشاء محطات خاصة لمعالجة مياه الصرف الصناعي لضبط الكثير من الملوثات الكيميائية والعضوية وغيرها مما يلوث البيئة البحرية، وكذلك تدعيم جهاز الرقابة والتفتيش بكوادر وطنية متخصصة ومؤهلة تأهيلاً جيداً، فنياً وتوعوياً تؤمن بأهمية دورها الرقابي في حماية البيئة البحرية بوصف ذلك واجباً وطنياً وتوجيهاً إسلامياً، وأن تعطى حق الضبطية القضائية في هذا الشأن.

أما الفصل السادس والأخير من الكتاب فيعرض لمظاهر تدهور النظام البيئي الصحراوي الكويتي، حيث تعاني البيئة الصحراوية الكويتية بدورها حالة تدهور كبيرة لمواردها الحيوية " البيولوجية " وانتشار حالة من التصحر الشديد: *severe desertification* ، ومن أبرز مصادره الطبيعية والبشرية تلك الظروف المناخية الخاصة بهذه البيئة، وكذلك الرعي الجائر "المفرط" ، والصيد الجائر، واستغلال المواد المحجرية "الصلبوخ والرمال" ودفان النفايات المنزلية والتجارية والصلبة، ومخيمات الربيع والأنشطة البشرية المصاحبة لها، بالإضافة إلى أسباب أخرى، منها غياب أو عدم الاهتمام بإجراء دراسات تقويم المردود البيئي لجميع المشروعات التنموية المقامة في البيئة الصحراوية؛ مما يصعب معه معرفة الأضرار البيئية المستقبلية الناتجة من تنفيذ تلك المشروعات (٣٣٥ - ٣٥٤ من الكتاب).

وقد عرض الكتاب بعد ذلك للجهود التي بذلت لحماية النظام البيئي الصحراوي الكويتي وتنميته، وهو ما تمثل في: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، وأيضاً صون التنوع البيولوجي، والمحميات الطبيعية البرية ودورها في مكافحة التصحر، والخطة الوطنية للتخضير وتجميل المدن (١٩٩٥ - ٢٠١٥ م) والتأهيل البيئي لمواقع دفان النفايات المنزلية والتجارية والصلبة، وإعادة تأهيل قيعان البحيرات النفطية، ثم التشريعات والاشتراطات والمعايير البيئية التي اتخذت بشأن حماية البيئة الصحراوية وصون تنوعها البيولوجي (ص ٣٨٥ - ٣٩٠ من الكتاب). ويختتم المؤلفان هذا الفصل برؤية تقويمية استشرافية لحالة النظام البيئي الصحراوي الكويتي في القرن (٢١)، حيث اتسمت تلك الرؤية بتقديم مجموعة من التوصيات التي تطمح في تحقيق الحلم الكويتي في "بناء الكويت الخضراء" .

ملاحظات نقدية:

لاشك أن كتاب (مسيرة التنمية البيئية بالكويت...) الذي تناولناه بالعرض والتحليل جهد علمي جدير بالتقدير والاحتراف، ومع ذلك توجد بعض الملاحظات النقدية (الشكلية والموضوعية) التي تتعلق "بمنهج" تأليفه، وهي لا تقلل من قيمة الكتاب، وإنما تسعى به للوصول إلى الكمال المنشود في هذا الصدد. ونوجز تلك الملاحظات في الآتي:

* في الفصل الأول من الكتاب، يلاحظ وقوع خطأ في (ص ٦٩)؛ فالفقرة التي بعنوان "رؤية تقييمية للفكر البيئي الكويتي المعاصر" مكانها المناسب هو بعد (ص ٧٣ من الكتاب)؛ لأن ذلك يتفق مع التسلسل المنطقي لترتيب موضوعاته، فبعد حديث المؤلفين عن تطور الفكر البيئي الكويتي المعاصر في مقدمة الفصل وحتى كلامهما عن الفكر البيئي الكويتي المعاصر والتنمية المستدامة، تجيء "رؤية تقييمية" لهذا الفكر في موضعها المناسب من تلك الصفحات، حيث لا يعقل أن يقدم الكتاب الرؤية التقييمية هذه، ثم يعاود المؤلفان الكلام مرة أخرى عن الفكر البيئي المعاصر والتنمية المستدامة، فهذا خلل واضطراب في "منهج" تناول، ولربما يكون ذلك راجعاً إلى خطأ في الطباعة، نأمل تداركه في طبعة أخرى للكتاب.

كذلك ما أورده الكتاب تحت عنوان "أعلام البيئة الكويتيون المعاصرون وتطوير الفكر البيئي" نرى أن مكانه المناسب هو "ملحق" الكتاب في المجال الببليوجرافي / التوثيقي) فيمكن للمؤلفين أن يجعلوا هذا

الجزء (الصفحات من ٦٢ - أول ص ٦٩) ضمن ملاحق الدراسة، وليكن الملحق رقم (٧) في الكتاب، فهذا يتناسب مع "منهج" الدراسة (التحليلي / التوثيقي).

في "الخاتمة" وتحت عنوان: نتائج الدراسة وتوصياتها، قال المؤلفان " ... ونستطيع أن نوجز هذه التوصيات فيما يلي: أولاً: توصيات عامة (ص ٣٩٨ وما بعدها" ولم يشير إلى "ثانياً" والظاهر أنه سقط عنوان فرعي لعله "توصيات أخرى"، وهي الموجودة في (ص ٤٠٣ وما بعدها في الكتاب)، كما لوحظ وجود نبرة عاطفية شديدة في التوصية رقم (١٠) التي يطالبان فيها باستحداث "وسام بيئي أميري أو جائزة بيئية باسم راعي مسيرة التنمية البيئية الكويتية سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، طيب الله ثراه، يمنح لشخصية كويتية أو خليجية لدورها المتميز في خدمة البيئة الكويتية أو الخليجية " وهذا الاقتراح أو " التوصية" لا غبار عليها، ولكن التساؤل - من وجهة النظر الموضوعية المحايدة - هو: هل للمؤلفين الحق في تحديد " اسم " المستحق لهذا الوسام أو الجائزة.. - حيث ذكره تحديداً في (ص ٤٠٢) - أو إن ذلك يترك للجهة أو الهيئة المعنية التي تتولى تفعيل هذه "التوصية" ؟ .